

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص إدارة أعمال



عنوان البحث

تأثير التحول الرقمي على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

نايف بن غالب الحربي

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد

د. فايز جرّاد

العام الدراسي:

2025

مقدمة:

في عالم يشهد تطوراً تكنولوجياً متسارعاً، أصبح التحول الرقمي أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها الشركات لتعزيز كفاءتها وتوسيع نطاق عملها. يُعرف التحول الرقمي بأنه استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، وتحليل البيانات لتحسين العمليات التجارية، تقديم خدمات أفضل للعملاء، وخلق قيمة مضافة. في المملكة العربية السعودية، تحتل الشركات الصغيرة والمتوسطة مكانة بارزة في الاقتصاد الوطني، حيث تشكل حوالي 99% من إجمالي المنشآت الخاصة وفقاً لتقارير الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل. ومع ذلك، فإن هذه الشركات تواجه تحديات كبيرة في مواكبة التغيرات التكنولوجية التي تفرضها متطلبات السوق العالمية.

ترتبط أهمية التحول الرقمي في السعودية ارتباطاً وثيقاً برؤية 2030، التي تهدف إلى بناء اقتصاد رقمي متقدم يدعم التنوع الاقتصادي ويقلل الاعتماد على النفط. من خلال برامج مثل "الاقتصاد الرقمي" و"التحول الوطني"، تسعى الحكومة إلى تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من تبني التقنيات الحديثة لتعزيز قدرتها التنافسية. لكن، على الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك فجوة واضحة بين الطموحات الوطنية والواقع الفعلي لهذه الشركات، حيث تعاني العديد منها من محدودية الموارد والخبرات اللازمة للتحول الرقمي.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير التحول الرقمي على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على كيفية مساهمة التكنولوجيا في زيادة الإيرادات، تحسين الإنتاجية، وتوسيع الأسواق. كما ستتناول الدراسة التحديات التي تواجه هذه الشركات في عملية التحول، مثل التكاليف المرتفعة، نقص الكفاءات التقنية، وضعف البنية التحتية في بعض المناطق. من الناحية الإدارية، ستسعى الدراسة إلى تحليل كيفية اتخاذ القرارات الاستراتيجية وإدارة التغيير كعوامل حاسمة في نجاح هذا التحول.

سيتم تنظيم الدراسة على النحو التالي: أولاً، سيتم مناقشة مشكلة الدراسة بالتفصيل لتحديد التحديات الرئيسية. ثانياً، سيتم استعراض أهمية الدراسة من النواحي النظرية والعملية. ثالثاً، سيتم تحديد الأهداف والتساؤلات والفروض التي ستوجه البحث. وأخيراً، سيتم تقديم المنهجية، الأدوات، والحدود، مع الإشارة إلى المراجع المعتمدة. من خلال هذا العمل، نهدف إلى تقديم رؤى جديدة تساهم في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق نمو مستدام في ظل التحول الرقمي.

مشكلة الدراسة:

تُعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد السعودي، حيث تساهم في توفير فرص العمل ودعم التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن هذه الشركات تواجه تحديات كبيرة في مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة التي أصبحت ضرورة في عصر الاقتصاد الرقمي. يُعد التحول الرقمي، الذي يشمل استخدام التكنولوجيا لتحسين العمليات وتطوير نماذج الأعمال، أحد أهم العوامل التي يمكن أن تدفع هذه الشركات نحو النمو والتوسع. لكن، على الرغم من أهميته، فإن هناك مشكلات متعددة تعيق تبني التحول الرقمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مما يؤثر سلباً على قدرتها على تحقيق النمو المستدام.

التحديات التقنية

أحد أبرز التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة هو ضعف البنية التحتية التقنية في بعض المناطق. على سبيل المثال، في المناطق الريفية أو الأقل تطوراً، قد تكون سرعة الإنترنت منخفضة أو غير مستقرة، مما يحد من قدرة الشركات على استخدام التقنيات السحابية أو التطبيقات التي تعتمد على الاتصال المستمر. هذا الوضع يجعل من الصعب على الشركات تطبيق حلول مثل أنظمة إدارة العملاء (CRM) أو منصات التجارة الإلكترونية التي تتطلب اتصالاً قوياً بالإنترنت. علاوة على ذلك، فإن تكلفة اقتناء التكنولوجيا الحديثة تشكل عبئاً كبيراً. على سبيل المثال، تكلفة شراء نظام إدارة الموارد (ERP) قد تصل إلى عشرات الآلاف من الريالات، وهو مبلغ كبير بالنسبة لشركة صغيرة تعمل بميزانية محدودة. وفقاً لتقرير صادر عن "منشآت" في عام 2023، أفادت 60% من الشركات الصغيرة في السعودية أن التكاليف المرتفعة هي العائق الأكبر أمام التحول الرقمي، مما يؤكد أن الجانب التقني يشكل مشكلة جوهرية.

تتفاقم هذه المشكلة بسبب عدم توفر بدائل اقتصادية مناسبة للشركات الصغيرة. على سبيل المثال، قد تحتاج شركة صغيرة إلى حلول تقنية مخصصة تناسب حجمها وطبيعة عملها، لكن معظم الأنظمة المتاحة في السوق مصممة للشركات الكبيرة، مما يزيد من التكاليف ويقلل من جدوى الاستثمار. كما أن ضعف الدعم الفني المحلي يعني أن الشركات قد تواجه صعوبات في صيانة هذه التقنيات أو تحديثها، مما يجعل الاعتماد عليها مخاطرة كبيرة في بعض الأحيان.

نقص المهارات والكفاءات

التحدي الثاني يكمن في نقص المهارات التقنية لدى الموظفين وأصحاب الأعمال أنفسهم. العديد من أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة في السعودية ليس لديهم الخلفية الكافية حول كيفية استخدام التكنولوجيا بشكل فعال أو تطبيقها في سياق أعمالهم. على سبيل المثال، قد يمتلكون أدوات رقمية مثل مواقع التواصل الاجتماعي، لكنهم لا يعرفون كيفية تحليل بيانات العملاء لتحسين استراتيجيات التسويق أو زيادة المبيعات. هذا النقص في الكفاءات يؤدي إلى استغلال غير كامل لإمكانيات التحول الرقمي، مما يقلل من الفوائد المتوقعة مثل تحسين تجربة العملاء أو تقليل التكاليف التشغيلية.

كما أن غياب برامج تدريب مخصصة وميسورة التكلفة يزيد من تفاقم هذه المشكلة. في حين تقدم بعض المبادرات الحكومية مثل "منشآت" دورات تدريبية، إلا أنها قد لا تكون متاحة لجميع الشركات أو تغطي جميع الجوانب التقنية المطلوبة. على سبيل المثال، قد يحتاج صاحب شركة صغيرة إلى تدريب عملي على استخدام برامج تحليل البيانات، لكن الخيارات المتاحة قد تكون نظرية أو باهظة التكلفة، مما يضطر أصحاب الأعمال إلى الاعتماد على مواردهم الذاتية التي غالباً ما تكون غير كافية.

ضعف الوعي والثقافة الرقمية

مشكلة أخرى تتمثل في ضعف الوعي بأهمية التحول الرقمي لدى أصحاب الشركات. في كثير من الحالات، ينظرون إلى التكنولوجيا على أنها تكلفة إضافية بدلاً من استثمار استراتيجي يمكن أن يحقق عوائد طويلة الأمد. هذا التصور السلبي يعزز مقاومة التغيير داخل الشركات، حيث يفضل العديد من أصحاب الأعمال الاعتماد على الأساليب التقليدية مثل البيع المباشر أو التسويق الورقي بدلاً من المخاطرة بالاستثمار في تقنيات جديدة قد لا يفهمونها بالكامل. هذا الوضع يزيد من الفجوة بين الشركات التي تتبنى التحول الرقمي وتلك التي تتخلف عن الركب، مما يؤثر على قدرتها التنافسية في السوق المحلية والعالمية.

هذا الضعف في الثقافة الرقمية يمتد أحياناً إلى الموظفين أنفسهم، الذين قد يفتقرون إلى الحافز لتعلم تقنيات جديدة أو يخشون أن تحل الأتمتة محل وظائفهم. على سبيل المثال، قد يرفض موظف في قسم المبيعات استخدام نظام إلكتروني جديد خوفاً من تعقيد عمله، مما يعيق عملية التحول على مستوى الشركة بأكملها.

التحديات الإدارية

من الناحية الإدارية، تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة من ضعف في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالتحول الرقمي. على سبيل المثال، قد تفتقر هذه الشركات إلى خطط واضحة لتطبيق التكنولوجيا أو إلى رؤية طويلة الأمد تربط بين التحول الرقمي وأهداف النمو مثل زيادة حصتها في السوق. كما أن إدارة التغيير تشكل تحدياً كبيراً، حيث يواجه أصحاب الأعمال مقاومة من الموظفين الذين قد يخشون فقدان وظائفهم نتيجة الأتمتة أو عدم القدرة على التكيف مع الأنظمة الجديدة. هذه العوامل الإدارية تعقد عملية التحول وتقلل من فعاليتها، حيث تتطلب قيادة قوية ومهارات تنظيمية قد لا تتوفر لدى العديد من أصحاب الشركات الصغيرة.

على سبيل المثال، قد يقرر صاحب شركة الاستثمار في تقنية جديدة دون وضع خطة لتدريب الموظفين أو قياس العائد المتوقع، مما يؤدي إلى فشل الاستثمار. كما أن غياب الخبرة الإدارية في التعامل مع الموردين التقنيين أو اختيار الحلول المناسبة يزيد من المخاطر المرتبطة بالتحول.

تأثير المشكلة على النمو

عدم القدرة على تبني التحول الرقمي يؤثر بشكل مباشر على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، الشركات التي لا تستخدم التجارة الإلكترونية تفقد فرصة الوصول إلى أسواق جديدة خارج نطاقها الجغرافي، مما يحد من قدرتها على زيادة الإيرادات. كما أن عدم استخدام أدوات تحليل البيانات يعني فشلها في فهم احتياجات العملاء بدقة، مما يؤدي إلى ضعف في استراتيجيات التسويق والمبيعات. في سياق السعودية، حيث تسعى رؤية 2030 إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي، فإن التأخر في التحول الرقمي قد يعني استبعاد هذه الشركات من المشاركة الفعالة في المبادرات الوطنية مثل برنامج "التحول الوطني"، مما يحد من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ويضعف دورها في التنمية الاقتصادية.

على سبيل المثال، شركة صغيرة تعمل في مجال البيع بالتجزئة قد تفقد عملاءها لصالح منافس يقدم خدمات عبر الإنترنت إذا لم تتبنى التكنولوجيا. كما أن الشركات التي لا تستخدم أنظمة إدارة المخزون الرقمية قد تعاني من خسائر بسبب سوء التخطيط أو التكاليف الزائدة، مما يعيق نموها على المدى الطويل.

الحاجة إلى الدراسة

تتعدد أبعاد هذه المشكلة بين التقنية، الإدارية، والثقافية، مما يجعلها تستحق الدراسة في إطار إدارة الأعمال. التحول الرقمي ليس مجرد مسألة تقنية تتعلق بشراء أجهزة أو برامج، بل هو عملية استراتيجية تتطلب تغييراً في طريقة التفكير وإدارة الموارد. على سبيل المثال، تحتاج الشركات إلى تطوير خطط مالية لتغطية تكاليف التكنولوجيا، وبرامج تدريب لرفع كفاءة موظفيها، واستراتيجيات للتعامل مع مقاومة التغيير. من خلال تحليل هذه التحديات، يمكن لهذه الدراسة أن تقدم حلولاً عملية تساعد الشركات على التغلب على العوائق وتحقيق نمو مستدام.

السياق السعودي

في السياق السعودي، تبرز أهمية هذه المشكلة بسبب التحول الاقتصادي الذي تشهده المملكة. رؤية 2030 تهدف إلى زيادة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي من 20% إلى 35% بحلول 2030، وهو هدف لن يتحقق دون تبني التحول الرقمي. ومع ذلك، فإن التقارير تشير إلى أن نسبة كبيرة من هذه الشركات لا تزال تعتمد على الأساليب التقليدية، مما يعرضها لخطر الخروج من السوق في ظل المنافسة المتزايدة. على سبيل المثال، الشركات التي لا تستخدم منصات مثل "أمازون السعودية" أو "نون" قد تفقد عملاءها لصالح منافسين رقميين.

في النهاية، تُظهر مشكلة الدراسة أن التحول الرقمي ليس خيارًا بل ضرورة للشركات الصغيرة والمتوسطة في السعودية. التحديات التقنية، نقص المهارات، ضعف الوعي، والمشكلات الإدارية تشكل عقبات كبيرة أمام تحقيق النمو. من خلال هذه الدراسة، نهدف إلى تحليل هذه المشكلة بعمق وتقديم حلول تدعم هذا القطاع الحيوي في تحقيق طموحاته الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في مساهمتها الكبيرة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالتحول الرقمي وتأثيره على الشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في سياق المملكة العربية السعودية. التحول الرقمي ليس مجرد تطبيق للتكنولوجيا، بل هو عملية استراتيجية تتطلب فهماً عميقاً للعلاقة بين التكنولوجيا والنمو الاقتصادي. على الرغم من وجود العديد من الدراسات العالمية التي تناولت هذا الموضوع، إلا أن القليل منها ركز على الاقتصادات الناشئة مثل السعودية، حيث تختلف التحديات والفرص بسبب السياق الاقتصادي والاجتماعي الفريد. من خلال هذه الدراسة، سيتم تقديم إطار نظري يربط بين التحول الرقمي ومؤشرات النمو مثل الإيرادات، الإنتاجية، والتوسع في الأسواق، مما يساهم في سد الفجوة المعرفية في هذا المجال.

الأهمية النظرية

من الناحية النظرية، ستساهم الدراسة في تعزيز فهم التحول الرقمي كظاهرة إدارية وليس تقنية فقط. من خلال الاعتماد على نماذج مثل نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) ونظرية الموارد والقدرات (RBV)، ستوفر الدراسة تحليلاً متكاملاً لكيفية تأثير العوامل السلوكية والاستراتيجية على تبني التكنولوجيا ونتائجها. على سبيل المثال، ستناقش كيف يؤثر إدراك أصحاب الأعمال لفائدة التكنولوجيا على قراراتهم، وكيف يمكن للموارد الداخلية مثل المهارات أن تحول التحول الرقمي إلى ميزة تنافسية. هذا النهج سيثري الأدبيات في مجال إدارة الأعمال، خاصة فيما يتعلق بإدارة التغيير والابتكار في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما ستساعد الدراسة في تطوير نماذج نظرية جديدة أو تعديل النماذج الحالية لتناسب السياق السعودي. على سبيل المثال، قد يتم إضافة متغيرات مثل الدعم الحكومي إلى نموذج TAM لفهم تأثيره على قبول التكنولوجيا في بيئة تدعمها مبادرات مثل رؤية 2030. هذه الإضافات ستكون ذات قيمة للباحثين المهتمين بدراسة التحول الرقمي في الاقتصادات الناشئة.

الأهمية العملية

من الناحية العملية، تحمل الدراسة قيمة كبيرة لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة في السعودية. من خلال تحديد التحديات مثل نقص المهارات أو التكاليف المرتفعة، ستقدم الدراسة توصيات عملية مثل الاستفادة من برامج التدريب الحكومية أو استخدام تقنيات منخفضة التكلفة مثل التطبيقات السحابية المجانية. هذه التوصيات ستساعد الشركات على تحسين أدائها المالي، زيادة قدرتها التنافسية، والوصول إلى أسواق جديدة. على سبيل المثال، قد يتم اقتراح استخدام منصات مثل "نون" للتجارة الإلكترونية كبديل اقتصادي لإنشاء متاجر خاصة، مما يقلل التكاليف ويزيد الإيرادات.

كما ستكون الدراسة ذات فائدة لصانعي السياسات في المملكة. رؤية 2030 تهدف إلى زيادة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول 2030، وهو هدف يعتمد بشكل كبير على التحول الرقمي. من خلال تحليل تأثير التحول، يمكن للدراسة أن تقدم رؤى حول كيفية تحسين برامج الدعم الحكومي مثل مبادرة "التحول الرقمي" التي أطلقتها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. على سبيل المثال، قد تشير الدراسة إلى الحاجة إلى تدريب مجاني أو قروض ميسرة، مما يعزز فعالية هذه البرامج ويساعد في تحقيق الأهداف الوطنية.

الارتباط برؤية 2030

ترتبط أهمية الدراسة برؤية 2030 التي تسعى إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام. الشركات الصغيرة والمتوسطة تُعتبر محركاً رئيسياً لهذه الرؤية، حيث يُتوقع أن تلعب دوراً كبيراً في خلق فرص العمل ودعم الابتكار. التحول الرقمي ضرورة لضمان بقاء هذه الشركات في السوق، ومن خلال دراسته، يمكن لهذا البحث أن يساهم في تحقيق أهداف الرؤية بتقديم بيانات وتوصيات تدعم اتخاذ القرارات على المستوى الوطني. على سبيل المثال، إذا أظهرت الدراسة أن التحول الرقمي يزيد الإيرادات بنسبة 30%، فقد يشجع ذلك الحكومة على تكثيف استثماراتها في هذا المجال.

الأهمية الاجتماعية

الدراسة لها أهمية اجتماعية، حيث أن نجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة في التحول الرقمي سيؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل، خاصة للشباب السعودي الذي يشكل نسبة كبيرة من السكان. مع تزايد الطلب على المهارات الرقمية، يمكن أن توجه الدراسة الشباب نحو تعلم هذه المهارات، مما يقلل من البطالة ويرفع جودة الحياة من خلال تحسين الخدمات المقدمة للمستهلكين. على سبيل المثال، تحسين تجربة التسوق عبر الإنترنت سيوفر راحة أكبر للمستهلكين ويعزز من رضاهم.

القيمة في السياق السعودي

ما يميز الدراسة هو تركيزها على السياق السعودي، الذي يتميز بخصائص فريدة مثل التحول من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد رقمي. هذا السياق يجعل الدراسة ذات صلة مباشرة بالتحديات المحلية مثل تفاوت التطور بين المناطق، ويجعل نتائجها قابلة للتطبيق في دول الخليج الأخرى. على سبيل المثال، قد تكشف الدراسة أن الدعم الحكومي في السعودية يلعب دوراً أكبر مما هو عليه في دول أخرى، مما يبرز أهمية السياسات العامة.

في النهاية، تجمع الدراسة بين الأهمية النظرية والعملية، مما يجعلها أداة قيمة للأكاديميين وأصحاب القرار. من خلال تحليل تأثير التحول الرقمي، ستساهم في تعزيز فهم هذه الظاهرة وتقديم حلول تدعم النمو الاقتصادي في السعودية.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو قياس تأثير التحول الرقمي على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. يُعد التحول الرقمي عملية معقدة تشمل تبني تقنيات حديثة مثل الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، والتجارة الإلكترونية لتحسين العمليات التجارية وزيادة الكفاءة. في سياق الشركات الصغيرة والمتوسطة، يُعتبر النمو مؤشراً حاسماً للنجاح، حيث يتمثل في زيادة الإيرادات، تحسين الإنتاجية، توسيع نطاق الأسواق، وزيادة عدد الموظفين. من خلال هذا الهدف، تسعى الدراسة إلى تحديد ما إذا كان التحول الرقمي يمثل أداة فعالة لتحقيق هذا النمو أم أنه يشكل تحدياً إضافياً يزيد من تعقيد الأوضاع أمام هذه الشركات.

في المملكة العربية السعودية، حيث تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في الاقتصاد الوطني، يصبح هذا الهدف ذا أهمية خاصة. رؤية 2030 تضع التحول الرقمي كأولوية استراتيجية لدعم التنوع الاقتصادي وزيادة مساهمة القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن الواقع يشير إلى وجود تفاوت كبير في مستوى تبني التكنولوجيا بين الشركات، مما يثير تساؤلات حول فعالية هذا التحول. من خلال قياس التأثير الكمي والنوعي للتحول الرقمي، ستسعى الدراسة إلى تقديم بيانات دقيقة تساعد في فهم هذه العلاقة، مما يوفر أساساً لتطوير استراتيجيات تدعم نمو هذه الشركات في ظل التحديات الاقتصادية والتكنولوجية المتزايدة.

الأهداف الفرعية

1. تحديد العوامل التي تعيق تبني التحول الرقمي:
يهدف هذا الهدف إلى استكشاف وتحليل العوائق الرئيسية التي تحول دون تطبيق التحول الرقمي بنجاح في الشركات الصغيرة والمتوسطة. تشمل هذه العوامل التكاليف المالية المرتفعة لشراء التقنيات أو تحديث البنية التحتية، ونقص المهارات التقنية لدى الموظفين وأصحاب الأعمال، وضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا كأداة للنمو. على سبيل المثال، قد تجد الشركات صعوبة في تطبيق أنظمة إدارة الموارد بسبب التكلفة أو عدم وجود موظفين مدربين لتشغيلها. كما قد تؤثر عوامل ثقافية مثل مقاومة التغيير على قرارات التحول. من خلال تحديد هذه العوائق، ستساعد الدراسة في اقتراح حلول عملية مثل برامج تدريب أو دعم مالي يمكن أن يخفف من هذه التحديات، مما يمهد الطريق لتطبيق التحول الرقمي بفعالية أكبر.
2. تقييم العلاقة بين التحول الرقمي وزيادة الإيرادات والإنتاجية:
يركز هذا الهدف على قياس التأثير المباشر للتحول الرقمي على الأداء المالي والتشغيلي للشركات الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، هل استخدام منصات التجارة الإلكترونية مثل "أمازون السعودية" أو "نون" يؤدي إلى زيادة المبيعات بنسبة ملحوظة؟ وهل تطبيق أنظمة أتمتة العمليات يقلل من الوقت اللازم لإنجاز المهام وبالتالي يزيد الإنتاجية؟ سيتم استخدام بيانات كمية من الشركات لتحليل هذه العلاقة، مع التركيز على مقارنة الشركات التي طبقت التحول الرقمي بتلك التي لم تفعل. هذا الهدف سيوفر دليلاً واضحاً على الفوائد الملموسة للتكنولوجيا، مما يدعم أصحاب الأعمال في اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة ويبرز القيمة الاقتصادية للتحول الرقمي في السياق السعودي.

3. استكشاف دور الدعم الحكومي في تعزيز التحول الرقمي:
يسعى هذا الهدف إلى تحليل كيف يمكن للسياسات والمبادرات الحكومية أن تساهم في تسريع عملية التحول الرقمي. في السعودية، تقدم الحكومة دعماً من خلال برامج مثل مبادرة "منشآت" لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومبادرة "الاقتصاد الرقمي" التي أطلقتها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. سيتم تقييم فعالية هذه البرامج من حيث توفير التدريب، التمويل، أو تحسين البنية التحتية الرقمية مثل الإنترنت عالي السرعة. على سبيل المثال، هل الشركات التي استفادت من قروض "منشآت" لشراء تكنولوجيا جديدة حققت نمواً أكبر من غيرها؟ من خلال هذا الهدف، ستسعى الدراسة إلى تقديم توصيات لتحسين هذه المبادرات لتكون أكثر فعالية في دعم التحول، مما يعزز من دور الحكومة كشريك استراتيجي في هذه العملية.

أهمية تحقيق الأهداف

تكمن أهمية هذه الأهداف في قدرتها على تقديم رؤية شاملة لمشكلة الدراسة. فمن خلال تحديد العوائق، يمكن معالجة التحديات التي تواجه الشركات، بينما يساعد تقييم العلاقة مع الإيرادات والإنتاجية في إثبات قيمة التحول الرقمي كاستثمار. أما استكشاف دور الحكومة فيوفر بُعدًا استراتيجيًا يربط بين الجهود الفردية للشركات والسياسات الوطنية. معًا، تشكل هذه الأهداف إطارًا متكاملًا يهدف إلى حل المشكلة المطروحة من خلال تحليل الواقع واقتراح الحلول، مما يجعل الدراسة ذات قيمة عملية ونظرية في آن واحد.

الارتباط بالسياق السعودي

في السياق السعودي، تكتسب هذه الأهداف أهمية إضافية بسبب التركيز الوطني على التحول الرقمي كجزء من رؤية 2030. الشركات الصغيرة والمتوسطة تُعتبر محركًا رئيسيًا لتحقيق هذه الرؤية، ولكن نجاحها يعتمد على قدرتها على التكيف مع التغيرات التكنولوجية. من خلال تحقيق هذه الأهداف، ستساهم الدراسة في دعم هذه الشركات لتصبح جزءًا فعالًا من الاقتصاد الرقمي المتنامي في المملكة، مما يعزز من مساهمتها في تحقيق الأهداف الوطنية مثل زيادة الناتج المحلي وخلق فرص العمل.

في النهاية، تهدف هذه الأهداف إلى تقديم إجابات دقيقة وعملية للتحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في تبني التحول الرقمي. من خلال قياس التأثير، تحديد العوائق، واستكشاف الدعم الحكومي، ستكون الدراسة بمثابة دليل لأصحاب الأعمال والمسؤولين لتعزيز النمو في هذا القطاع الحيوي، مما يدعم الاقتصاد السعودي في مرحلة التحول الرقمي.

تساؤلات الدراسة

التساؤلات الرئيسية

- تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي ترتبط بمشكلتها وأهدافها، وهي كالتالي:
1. ما مدى تأثير التحول الرقمي على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟
يهدف هذا التساؤل إلى فهم العلاقة بين تبني التكنولوجيا ومؤشرات النمو مثل الإيرادات والإنتاجية. هل الشركات التي تستخدم التكنولوجيا تحقق أداءً أفضل من غيرها؟ يرتبط هذا التساؤل بالهدف الرئيسي للدراسة ويوجه عملية قياس التأثير.
 2. ما هي العوامل الرئيسية التي تعيق تبني التحول الرقمي في هذه الشركات؟
يركز هذا التساؤل على تحديد التحديات مثل التكاليف، المهارات، أو البنية التحتية، مما يساعد في اقتراح حلول عملية للتغلب عليها. يدعم هذا التساؤل الهدف الفرعي الأول ويسلط الضوء على العوائق التي تؤثر على التحول.
 3. كيف يمكن للدعم الحكومي أن يعزز من فعالية التحول الرقمي؟
يهدف هذا التساؤل إلى تقييم دور المبادرات الحكومية في تسهيل التحول، مثل توفير التمويل أو التدريب، وتحديد ما إذا كانت هذه البرامج كافية أو تحتاج إلى تحسين. يرتبط بالهدف الفرعي الثالث ويبرز أهمية السياسات الوطنية.
 4. هل هناك علاقة بين مستوى التحول الرقمي والأداء المالي للشركات؟
يسعى هذا التساؤل إلى قياس ما إذا كان الاستثمار في التكنولوجيا يترجم إلى عوائد مالية ملموسة، مما يدعم قرارات الاستثمار ويتماشى مع الهدف الفرعي الثاني.

أهمية التساؤلات

هذه التساؤلات تشكل الأساس الذي ستبنى عليه الدراسة، حيث ترتبط مباشرة بمشكلة البحث وأهدافه. الإجابة عنها ستوفر رؤية شاملة حول تأثير التحول الرقمي، التحديات التي تواجهه، ودور الحكومة في دعمه. كما أنها ستوجه عملية جمع البيانات وتحليلها لضمان الوصول إلى نتائج دقيقة ومفيدة لأصحاب الأعمال والمسؤولين.

الارتباط بالسياق

في السياق السعودي، تكتسب هذه التساؤلات أهمية بسبب التركيز على الاقتصاد الرقمي كجزء من رؤية 2030. الإجابة عنها ستساعد في فهم كيف يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تحقيق هذه الرؤية من خلال التحول الرقمي، مما يعزز من دورها في التنمية الاقتصادية.

فروض الدراسة:

مقدمة إلى الفروض

تُعد فروض الدراسة افتراضات أولية يتم اختبارها للتحقق من صحتها أو نفيها. في هذه الدراسة، تم صياغة ثلاث فروض رئيسية بناءً على الأدبيات النظرية والسياق العملي لفهم تأثير التحول الرقمي على الشركات الصغيرة والمتوسطة في السعودية.

الفروض

1. الفرضية الأولى: التحول الرقمي يؤثر إيجابيًا على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
تستند هذه الفرضية إلى أن تبني التكنولوجيا مثل التجارة الإلكترونية يزيد الإيرادات ويحسن الإنتاجية. سيتم اختبارها بمقارنة أداء الشركات التي طبقت التحول بغيرها.
2. الفرضية الثانية: العوامل الداخلية (مثل الموارد البشرية) تؤثر على نجاح التحول الرقمي.
تفترض أن المهارات والقيادة الداخلية حاسمة لنجاح التحول، وسيتم اختبارها بتحليل تأثير تدريب الموظفين على النتائج.
3. الفرضية الثالثة: الدعم الحكومي يعزز من قدرة الشركات على تبني التحول الرقمي.
تعتمد على دور مبادرات مثل "منشآت"، وسيتم اختبارها بمقارنة الشركات المستفيدة من الدعم بغيرها.

أهمية الفروض

ترتبط الفروض بين التساؤلات والأهداف، وتوجه تحليل البيانات لتقديم توصيات عملية للشركات والحكومة.

كيفية الاختبار

سيتم اختبار الفروض باستخدام استبيانات ومقابلات، مع تحليل إحصائي عبر SPSS.

الدراسات السابقة:

مقدمة

تُشكل الدراسات السابقة أساساً لفهم السياق الأكاديمي للتحول الرقمي.

الدراسات العالمية

أظهرت دراسة "McKinsey" (2020) أن التحول الرقمي يزيد الإيرادات بنسبة 20-30%، بينما أكدت دراسة "Brynjolfsson" (2019) أهمية المهارات.

الدراسات المحلية

وجدت دراسة جامعة الملك سعود (2022) أن التجارة الإلكترونية تزيد المبيعات بنسبة 65%، وأشار تقرير "منشآت" (2023) إلى أن 40% فقط من الشركات بدأت التحول.

الفجوة البحثية

تركز الدراسة على السياق السعودي لسد الفجوة في الأدبيات المحلية.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تعتمد الدراسة على نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) لفهم تبني التكنولوجيا، ونظرية الموارد والقدرات (RBV) لتحليل تأثيرها على النمو، مع تطبيقها على السياق السعودي.

المنهجية وطرق البحث:

تستخدم الدراسة منهجاً مختلطاً (كمي وكيفي)، مع عينة من 300 شركة، وجمع البيانات عبر استبيانات ومقابلات، وتحليلها بـ SPSS و NVivo.

أدوات الدراسة:

تشمل الاستبيانات لقياس التحول والنمو، المقابلات لفهم التحديات، وبرامج SPSS و NVivo للتحليل.

حدود الدراسة:

تتركز على السعودية، بيانات 2025، والشركات الصغيرة والمتوسطة فقط.

المراجع:

تشمل كتباً (Davis, 1989; Barney, 1991)، مقالات (Brynjolfsson, 2019; Al-Ghamdi, 2022)، وتقارير ("منشآت" 2023؛ رؤية 2030).